تطوير بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على الاقتصاد في الجزائر (خلال الفترة 2011-2018)

سناء العايب جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، Laibsana89@gmail.com

نور الهناء براهم جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، brahamnourelhana@gmail.com

الملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، حيث تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، فهي توفر فرصة عمل واسعة جدا نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكل البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك اسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي وتخدم المجتمع في جميع المجالات، والجزائر كغيرها من الدول سعت الى تمهيد الأرضية القانونية لهذه المؤسسات، كما عملت على تنويع أساليب التمويل وتوفير حوافز ضريبية، ومن خلال هذه الورقة البحثية نهدف لمعرفة واقع هذا القطاع في الجزائر، من خلال التطرق لمختلف الآليات المسخرة لحسن سير هذه المؤسسات وكذا مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، البطالة، الناتج الداخلي الخام.

Abstract *:*

Small and medium enterprises plays an important role in the economic and social development of most countries, regardless of their degree of development, different systems and economic concepts, and the different stages of their social transformation As it plays an important role in the economic and social development process in most countries of the world because of its effective role in employment. It provides a very large job opportunity due to the small capital invested for the worker and thus contribute effectively to solving the problem of unemployment and maximizing output. It supports economic growth and serves the community in all fields. Algeria, like other countries, has sought to lay the groundwork for these institutions. It has also diversified the methods of financing and the provision of tax incentives. Through this paper we aim to know the reality of this sector in Algeria, As well as their contribution.

Keywords: small and medium enterprises, economic development, unemployment, gross domestic product

تمهيد: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، فهناك اتجاه عالمي متسارع لدعم ومساندة تلك المؤسسات باعتبارها من أهم مداخل الإصلاح الاقتصادي، وهي تعد أداة فعالة لخلق فرص التوظيف بسبب صغر حجم رأس المال المستثمر، بالتالي المساهمة في دعم وتنشط سوق العمل والحد من ظاهرة البطالة وتعظيم الناتج الداخلي الخام.

وقد أوت الجزائر من خلال الوزارة الوصية عناية كبيرة بهذه القطاع من خلال انشاء مؤسسات تهدف من خلالها لترقية عمل هذا القطاع، مثل هيئات دعم وتحفيز الاستثمار، وكذا هيئات أخرى متخصصة في التمويل البنكي بهدف تنويع مصادر تمويل هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار تبنت تقنية التمويل برأس المخاطر، وعملت على تمهيد الأرضية القانونية المناسبة من خلال اصدار جملة من القوانين لضبط العملية وتنظيم عمل الشركات العاملة في هذا المجال، فمن خلال القانون رقم 06-11 في 24 جوان 2006 تم إصدار قانون يتعلق بشركة الرأس المال الاستثماري، والهدف منه تحديد ممارسة نشاط الرأس المال الاستثماري من قبل هذه الشركات، وكذا كيفية انشائها وتسييرها، أما القانون رقم 08-56 والمؤرخ في 11 فيفري 2008، فهو يتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة رأس المال الاستثماري، كما عملت على إدخال هذه صيغة التمويل الإيجاري للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية منذ ما يزيد عن 25 سنة من خلال وضع قوانين توضح كيفية استعمالها، حيث تمت الإشارة إليه لأول مرة في القانون النقد والقرض90-10 من خلال المادة رقم (112)، وبعدها صدر القانون رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 تم التفصيل فيه أكثر، حيث تم تعريفه وتحديد أنواعه، وخصائصه، غير أن هذا لم يكن كافيا للتعريف بهذه الصيغة، ثم صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-90 المؤرخ في 20

فيفري 2006 الذي يحدد كيفيات إشهار عمليات التمويل الإيجاري للأصول المنقولة، ولمعرفة أداء هذه المؤسسات على ضوء الامكانيات المتاحة صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي الآليات المتبعة من طرف الجزائر لتطوير بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال دراسة هذه الاشكالية لمعرفة أهم الجوانب الإصلاحية التي مر بها القطاع، وكذا أهم الهيئات التي انشأت في سبيل ترقيته وتطويره، وكذا معرفة أداءه في ظل الامكانيات المتاحة (التشغيل، الناتج الداخلي الخام، الميزان التجاري)، ومحاولة التعرف على القيود التي تحول دون الوصول للأداء المطلوب.
- **هيكل الدراسة:** وللإجابة عن هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

1- البيئة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

- **منهج الدراسة:** للإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

أولا: البيئة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المشرع الجزائري: إن إعطاء تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أمرا صعبا بالنسبة لكل الدول، باعتبار أنه تتحكم فيها عدة معايير، والجزائر كذلك لم تقدم تعريفا واضحا ودقيقا لها بالرغم من المحاولات العديدة، بدء بالمخطط الرباعي (1974-1977) والذي عرفها على أنها مؤسسة انتاجية تشغل ما يقل عن 500 عامل برقم أعمال أقل من 15 مليون دج، وفي سنة 1983 حدد عدد العمال بأقل من 200 عامل ورقم الأعمال بأقل من 10 مليون[1]، وقد عرف هذا التعريف تطورا إلى غاية 10 جانفي 2017 كما يلي:

الجدول رقم (1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية
مصغرة	01- 09	40 مليون	20 مليون
صغيرة	10- 49	400 مليون	200 مليون
متوسطة	50- 250	400 مليون – 4 مليار	200 مليون – 1 مليار

المصدر: القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 فيفري 2017، **والمتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية عدد (02)، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص: 06.

عند مقارنة هذا التعريف وذلك الذي صدر سنة 2001 وفقا للمرسوم التشريعي رقم 01-18 نجد أنه تم توسيع أنه قد تم الإبقاء على عدد العمال نفسه في كل نوع، غير أن رقم الأعمال عرف توسعا، حيث قدر بالنسبة لكل نوع على التوالي بـ 20 مليون، 200 مليون، 200 مليون-2 مليار دج.

2. المؤسسات الحكومية الداعمة: حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام الحكومة التي سخرت عدة مؤسسات تعمل تحت وصايتها، بهدف تطوير وترقية عمل هذا القطاع وهي كما يلي[2]:

- **المشاتل:** نشأت بموجب المادة (12) من القانون التوجيهي 01-18، وتأخذ أشكال عديدة: المحاضن، ورشات الربط.... إلخ
- **مراكز التسهيل:** تطبيقا لما جاء في المادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 نشأت هذه المؤسسات وهي تعنى بإجراءات انشاء المؤسسات ومساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.
- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية PME:** نصت المادة (25) من القانون 01-18 على انشاء مجلس تأسيسي مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى.
- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** أنشأ سنة 1994 بهدف حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بيم 30-50 سنة على إنجاز مشاريعهم.
- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):** هي مؤسسة مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وقد أنشئت سنة 1996.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** تهدف لتطوير الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أنشئت لغرض تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به، ودعم ومرافقة المستفيدين من هذه القروض، أنشأت سنة 2004.
- **الوكالة الوطنية لتطوير PME:** أنشأت سنة 2005 بهدف تزويد القطاع بآلية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF):** تعنى بتسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز وتتولى تسيير حافظتها العقارية، انشئت سنة 2007.

3. الحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مزايا ضريبية خلال فترة حياتها، وتعمل مؤسسات الدعم على منح هذه التسهيلات وفق ما تراه مناسبا لسياستها، وفيما يلي عرض للحوافز المقدمة من طرف بعض المؤسسات[3]:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** تستفيد مشاريع استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إعفاءات و تخفيضات ضريبية وفقا لموقع و تأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تم تطبيق نظام عام لهذه المزايا على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب ترقيتها و نظام استثنائي على الاستثمارات الحالية المنجزة داخل المناطق الواجب ترقيتها.
- **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:** وتستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنجزة بدعم من الوكالة من مزايا ضريبية و شبه ضريبية خلال مراحل الانجاز و الاستغلال و أيضا في حالة ما إذا تم توسيع النشاط، و من أبرز هذه المزايا :

✓ في مرحلة انجاز المؤسسة تستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في مرحلة انجاز المشروع، و كذلك الإعفاء من حقوق تحويل الملكية عند الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط و حقوق التسجيل المنشئة للمؤسسات مع تخفيض نسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- ✓ وفي مرحلة الاستغلال تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني و من الرسم العقاري على البنايات الإضافية المخصصة لنشاط المؤسسة و ذلك لمدة ثلاث سنوات منذ بداية النشاط و لمدة ست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** بناء على المرسوم التنفيذي رقم04_02المؤرخ في03 جانفي 2004 يتم تقديم تمويلات بصيغة ثلاثية للاستثمارات التي لا تتجاوز مبلغ 5 مليون دج و تشمل إعانات هذا الصندوق البطالين ذوي المشاريع و سنهم بين 35-50 سنة، ويحصل المستفيدون من هذا الصندوق على الحوافز الضريبية التالية:

- ✓ مرحلة الانجاز تشمل الحوافز في الإعفاء من رسم نقل الملكية للمشتريات العقارية المنجزة في إطار عملية الاستحداث، و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات و الخدمات المتعلقة مباشرة بإنجاز الاستثمار إضافة إلى تطبيق المعدل المخفض5 في ما يخص الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات و الخدمات المتعلقة مباشرة بإنجاز المشروع.
- ✓ أما خلال مرحلة الاستغلال فتستفيد المؤسسة من الإعفاء و لمدة ثلاث سنوات على الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

ثانيا: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1. التمويل برأس المال المخاطر:

1.1 الإطار القانوني لرأس المال المخاطر في الجزائر: : بهدف تسهيل عمل شركات رأس المال في الجزائري، عمد المشرع الجزائري إلى وضع مجموعة من القوانين والاجراءات التي تضبط عملية التمويل كما يلي:

- **القانون رقم 06-11:** في 24 جوان 2006 تم إصدار قانون يتعلق بشركة الرأس المال الاستثماري، والهدف منه تحديد ممارسة نشاط الرأس المال الاستثماري من قبل هذه الشركات، وكذا كيفية انشائها وتسييرها، فمن خلال المادة رقم (8) تم تحديد طرق تسديد الرأسمال الأدنى بحيث يسدد 50% عند تاريخ تأسيس الشركة، و50% وفقا لما تنص عليه أحكام القانون التجاري، كما حددت المواد (17، 18، 19، 20) قواعد الحصول على المساهمات والقروض من رأس المال الاستثماري، بحيث لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تخصص أكثر من 15% من رأسمالها واحتياطاتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحدة، كما لا يجوز لها المساهمة في شركة إلا على أساس عقد المساهمين الذي يوضع على وجه الخصوص مدة المساهمة في الاستثمار وشروط الانسحاب من شركة رأس المال الاستثماري، ولا يجوز لها أيضا أن تقوم باقتراضات تفوق حدود 10% من أموالها الخاصة الصافية، ولا يمكن أن تستعمل المبالغ المقترضة للحصول على مساهمات[4].
- **القانون رقم 08-56:** والمؤرخ في 11 فيفري 2008، وهو يتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة رأس المال الاستثماري، حيث حددت المادة رقم (2) الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي بـ 100.000.000 دج، كما نصت المادة رقم (12) على الزامية المحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن 5 سنوات ابتداء من تاريخ الاكتتاب أو الاقتناء، ومن خلال المادة رقم (13) هذه الشركات من تخفيض على أرباح الشركات بمعدل 5%، في حين تستفيد شركات رأس المال الاستثماري المتدخلة في شكل رأس المال المخاطرة من النظام الجبائي المطبق على شركات رأس المال الاستثماري وفقا لما للمادة رقم (14)[5].

2. المؤسسات والهياكل المساعدة في التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر: يحتاج سوق رأس المال المخاطر إلى مجموعة من المؤسسات والهياكل التي تدعم مؤسسات رأس المال المخاطر من أجل تمويل المشاريع ، وفيما يلي المؤسسات المعتمدة من الدولة:

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبدأ نشاطه بصورة رسمية في 14 مارس 2004، وهو يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.
- **الصندوق الوطني لضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاءه بمبادرة السلطات العامة لدعم إنشاء و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تسهيل الحصول على القروض البنكية (تمويل مشاريع الاستثمار). من هذا المنظور، فإن الصندوق هو جهاز اقتسام المخاطر البنكية يتكفل بتغطية المخاطر الناجمة عن عدم تسديد المؤسسات للقروض الممنوحة للاستثمار و يعد كرد لانشغالات مختلف المفاعلين الاقتصاديين المشاركين في تطوير و نمو هذه المؤسسات.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:** أنشأت الوكالة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-126 بتاريخ 19 مارس 2012.
- **الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية:** تقوم هذه الوكالة بدور قريب جدا من دور مؤسسات رأس المال المخاطر في التمويل، إلا أن عملها يقتصر على مرحلتي ما قبل الإنشاء والإنشاء، وتعد كمؤسسات مساعدة ، وقد تم انشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-137 المؤرخ في 03 ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي تعمل على انتقاء نتائج البحث العلمي من أجل تثمينها، و متابعة الابداعات عن طريق مجموعة من الأنظمة التي تتمثل في ممثلين جهويين متواجدين بالقرب من أقطاب النشاط التكنولوجي، خلايا تثمين للبحث العلمي متواجدة على مستوى الجامعات ، حاضنات للمؤسسات متواجدة داخل الجامعات ومشاتل للمؤسسات حديثة النشأة متواجدة داخل المناطق الصناعية[6].

3.1. شركات رأس المال المخاطر العاملة في الجزائر: يضم سوق رأس المال المخاطر عدة شركات دولية، قامت بفعل اتفاقيات شراكة جمعت الجانب الجزائري مع أطراف دولية، بهدف تسهيل تمويل المشاريع وتلافي العقبات التي يكتنفها التمويل التقليدي.

1.3.1.شركة sofinance: منح المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 06 أوت 1998 موافقته على تأسيس الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف بم وجب قانون النقد والقرض 90 - 10. طلبت الشركة اعتمادها من بنك الجزائر في 19 نوفمبر 2000 ، وقد وافق البنك على طلبها في مقرر 01-2001، القاضي باعتمادها بصفة مؤسسة مالية، طبيعتها القانونية شركة ذات أسهم، يمكنها القيام بكل العمليات المعترف بها للمؤسسات المالية، برأس مال اجتماعي قدره 5 مليار دينار جزائري مقدم من الخزينة العمومية، وفي سنة 2017 ارتفع رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري، حيث انطلقت في مباشرة نشاطها في التاسع من جانفي 2001 . كما تعمل هذه المؤسسة المالية في إطار قانون رقم 96 - 09 المنظم لعمليات قرض الإيجار، وهو أول نشاط مارسته **Sofinance**[7].

2.1.3 المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة finalep: تم إنشاؤها تحت شكل مؤسسة مالية في سنة 1991 ساهم في تأسيسها كل من: القرض الشعبي و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري، موزعة على بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20% والوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40%، وبعد انضمام البنك الأوروبي للاستثمار وصل رأس مالها إلى 159.750.000 دج يحوز عليه كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، الوكالة

الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74%، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20% والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11.26%، وكان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة الإنتاجية على تخطي مشكل التمويل[8].

3.1.3. الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري (MPEF): بدأت العمل رسميا سنة 2006 برأسمال مال قدره 65 مليون أورو ثم تم رفعه إلى 124 مليون أورو سنة. 2008 من أهم مستثمري الصندوق: البنك الدولي، المؤسسة المالية الدولية **SFI**، البنك الأوربي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية **BAD** متخصص في عمليات التمويل إضافة إلى تسيير الأصول وعمليات الوساطة في البورصة والتي بلغت 6 مساهمات نهاية 2008 بقيمة 1.7 مليار دج[9].

4.1.3. الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ASICOM): تأسست الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بموجب الاتفاقية الموقعة بين وزارتي المالية لكل من الجمهورية الجزائرية و المملكة السعودية في شهر أبريل 2004، و تمت المصادقة عليها في شهر سبتمبر 2004 من قبل الجانب الجزائري و في مايو 2005 من قبل الجانب السعودي، وبدأت نشاطها في جوان 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع من الدولتين قدر بـ 8 مليون دينار جزائري، تقوم الشركة بالاستثمار في كل المجالات و جميع القطاعات و على وجه خاص في الصناعة و العقار و السياحة و الزراعة، بإقامة مشاريع أو المساهمة في مشاريع قائمة أو اقتناء حصص في شركات، كما تقوم منح القروض الاستثمارية (تمنح هذه القروض للمشاريع التي تساهم فيها الشركة)، بالإضافة إلى القيام بعمليات الإيجار المالي وذلك من خلال إحدى الشركات المساهمة فيها.

5.1.3. الجزائر استثمار (El Djazair Istithmar): الجزائر استثمار مؤسسة رأسمال استثماري، طابعها القانوني ذات مساهمة، يحكمها القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركة رأسمال الاستثماري. أنشئت في 28 ديسمبر 2009 بينما بدأت نشاطها في 7 جويلية، وقد أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأسمال اجتماعي يبلغ مليار (1) دينار جزائري، حيث قدرت نسبة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 70% بما يعادل 700.000.000 مليون دينار جزائري، و 30% كنسبة مساهمة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بما يعادل 300.000.000 مليون دينار جزائري[10].

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة "الجزائر استثمار" في المشاركة في رأسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وبهذا تكون مساهمة أقلية (49 % كأقصى حد) من المؤسسة, وهذا خلال جميع مراحل نموّها، بالإضافة، كونها شريكا يمكن لها تقديم المشورة و المساعدة الفنية في مجال خبراتها. وتعتبر مساهمة "الجزائر استثمار" تمتينا لرؤوس الأموال الخاصة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على القروض البنكية.

2. التمويل الإيجاري:

1.2. الإطار القانوني للتمويل الإيجاري: تمت الإشارة للتمويل الإيجاري كأول مرة في قانون النقد والقرض 90-10 من خلال المادة رقم (112)، والتي نصت على أن عمليات الإيجار تنتهي بخيار شراء الأصل، وتعتبر هذه العمليات قرضا[11]، ومن خلال الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 تم التفصيل فيه أكثر، حيث عرفته المادة (1) : " عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، وتكون قائمة فقط على عقد إيجار يمكن أن يتضمن حق الخيار أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية".

يبين النص التشريعي أعلاه أن عقد التمويل الإيجاري هو عملية مالية تجارية ومالية تتضمن قرض وذلك من خلال الدمج بين الماديتين (1و2)، ويتم تحقيق هذه العملية من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأجير المؤهلة قانونا والمعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، وعليه يعتبر هذا التمويل عقد مركب يتضمن عملية تمويل عيني في الغالب يقوم بها المؤجر وذلك بوضع أصول منقولة أو غير منقولة تحت تصرف المستأجر المستثمر ولصالحه مقابل أقساط إيجار مع ضمان خيار تملك الأصول المؤجرة مع دفع ثمنها المتبقي أو تجديد العقد عند نهاية مدته، أي أنه يكون للمستأجر الخيار عند نهاية العقد بأن يتملك الأصل أو يجدد الإيجار أو رده للمؤجر.

2.2. المؤسسات المالية الممارسة لنشاط التمويل الإيجاري في الجزائر: تباينت المؤسسات الممارسة لهذا النشاط بين مؤسسات مالية متخصصة، ونقصد هنا المؤسسات التي أنشأت لهذا الغرض، وبين مؤسسات مالية أخرى تعتبر هذا النشاط كخدمات ثانوية تم اعتمادها لتعزيز تشكيلة خدماتها من أجل استقطاب عملاء جدد ونقصد هنا البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقد تعزز سوق التمويل الإيجاري في الجزائر بعدة مؤسسات حيث وصل مجموعها في سنة 2015 إلى حدود 12 مؤسسة بين بنوك ومؤسسات أخرى.

1.2.2. المؤسسات المالية المتخصصة: تتم ممارسة نشاط التمويل الإيجاري في الجزائر من طرف مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة، منها ما تم انشاؤها براس مال جزائري، ومنها ما تم انشاؤها برأس مال مختلط، وفي ما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات[12]:

- **الشركة العربية للإيجار:** أنشأت في أكتوبر 2001 بمساهمة ثلاث مؤسسات مالية (بنك المؤسسة العربية البنكية – الجزائر بنسبة 41% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 27% والشركة العربية للاستثمارات بنسبة 25%)، بدأت هذه المؤسسة نشاطها الفعلي في ماي 2002، وتختص في مجال التأجير التمويلي للأصول المنقولة وغير المنقولة للقطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل، الصناعة التحويلية والغذائية، الخدمات الصحية.
- **المغاربية الجزائرية للإيجار:** اعتمدت هذه المؤسسة من طرف مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، برأس مال اجتماعي قدر بـ 1.2 مليار دج، وقد نشأت هدة المؤسسة بمساهمة ستة أطراف (المؤسسة التونسية للإيجار المالي بنسبة 30%، بنك الأمان بنسبة 21%، صندوق الاستثمار الهولندي بنسبة 17%، فرع الوكالة المالية للتطوير بنسبة 8%، صندوق رأس مال المخاطر بنسبة 4%، مجموعة CFAO بنسبة 3%)، وقد بدأت هذه المؤسسة نشاطها في ماي 2006، ويتمثل نشاطها في تمويل المؤسسات الاقتصادية لمختلف القطاعات.
- **الشركة الوطنية للإيجار المالي:** .تم انشاؤها في جويلية 2010 برأس مال قدر بـ 3.5 مليار موزعة على مساهمين اثنين (البنك الجزائري الخارجي BEA بنسبة 65%، وبنك التنمية المحلية BDL بنسبة 35%)، وهي تعد كأول مؤسسة عمومية متخصصة في تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة
- **الجزائر إيجار:** تعتبر المؤسسة الأحدث، حيث أنشأت في أوت 2012 برأس مال اجتماعي قدر بـ 3.5 مليار دج موزعة على 3 مساهمين (القرض الشعبي الجزائري CPA بنسبة 47%، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 47%، صناديق الاستثمار السعودية – الجزائرية ASICOM بنسبة 6%)، وقد بدأت نشاطها في 2012.

2.2.2. المؤسسات الممارسة للتمويل الإيجاري كنشاط فرعي: إضافة إلى المؤسسات السابقة الذكر، توجد بنوك تجارية تقوم بنشاط التمويل التأجيري بصورة منتظمة ولا يدخل ضمن النشاطات الأساسية لها، وقد تعددت هذه البنوك بين بنوك جزائرية وفروع لبنوك أجنبية، كما يلي[13]:

- ✓ **بنك التنمية الريفية (BADR):** يقدم التمويل الإيجاري في المجال الفلاحي، انطلق في عام 2008.
- ✓ **مؤسسة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH):** تعمل على تأجير العقارات، حيث تحصلت على إذن من مجلس النقد والقرض في عام 2011 لتوسيع أنشطتها في هذا النوع من النشاط.
- ✓ **البنوك الأجنبية في الجزائر:** حظي التمويل الإيجاري بمكانة هامة لدى البنوك الأجنبية في الجزائر، والتي بلغ عددها خمسة بنوك، وهي كما يلي:
  - **بنك سوسيتي جنرال الجزائر:** وذلك عبر الفرع **SOGELEASE** الذي بدأ العمل عام 2002.
  - **بنك NATIXIS** وبنك **BNP** (وكذا فرع **CETELEM** الذي بدأ عمله في عام 2008) سنة 2006.
  - **بنك البركة:** تم انشاء هذا البنك في ماي 1991، وبدأ نشاطه في سبتمبر من نفس العام، وهو أول بنك يمارس نشاط التمويل الإيجاري منذ عام 1993، برأس مال قدره 5 مليون دج موزعة مناصفة بين البنك الفلاحي للتنمية الريفية والشركة القابضة السعودية **D'Allah El BARAKA Holding**، وقد وصل رأس ماله الاجتماعي إلى حدود 10 مليار دج في عام 2009.
  - **مصرف السلام:** وهو نتاج شراكة بين الجزائر والإمارات، تأسس في جوان 2006، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر من 2008، ليبدأ نشاطه في أكتوبر من نفس العام، وقد تميز بخدمات بنكية مبتكرة، وفي عام 2012 اعتمد صيغة التمويل الإيجاري كنشاط ثانوي إضافة للنشاطات الأساسية التي يقدمها.
  - **بنك الإسكان الجزائر (Housing Bank Algeria):** كانت انطلاقته في أكتوبر 2003 من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، غير أن التمويل الإيجاري لم يضم للتشكيلة إلا سنة 2012.

3. التمويل الاسلامي: بالرغم من وجود ترسانة قوانين تحكم التمويل البنكي في الجزائر، والتي عمل على تكييفها في كل مرة مع المستجدات الدولية، إلا أن موضوع التمويل الإسلامي يبقى غامضا في ظل غياب إطار قانوني ينظمه، فالبنوك الممارسة لهذا النشاط تخضع مثلها مثل بقية البنوك لنفس القوانين الجزائرية وكذا نفس القواعد الاحترازية، وفي هذا المجال حقق **بنك البركة الإسلامي** نموا واسعا في سوق التمويل، وقد نشأ هذا البنك بموجب القانون 90-10 في تاريخ 20 ماي 1991، برأس مال قدره 500 مليون دج مشترك بين بنك عمومي جزائري (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بنسبة 51% وبنك سعودي خاص (دلة البركة القابضة الدولية بجدة) بنسبة 49% ، ويعتبر البنك الوحيد المرخص له القيام بجميع الأعمال البنكية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[14].

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

1. نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف القطاع ازدهارا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهذا وفقا لما تشير إليه إحصائيات الوزارة الوصية، والتي لا تعكس امكانيات البلد والجهود المبذولة للارتقاء بهذا القطاع، وفيما يلي عرض لتطور تعداد هذه المؤسسات.

الشكل رقم (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2018)

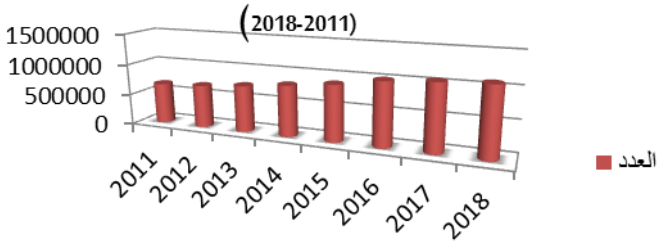

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **(2)**.

يعرض الجدول أعلاه تطور تعدد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2018)، حيث نلاحظ نمو مستمر فقد بلغت 659309 مؤسسة خلال سنة 2011، لتصل إلى ما يعادل 1093170 خلال السداسي الأول من سنة 2018، وهذا التطور راجع إلى السياسات التنموية التي تبنتها الوزارة بهدف تأهيل وترقية القطاع، فمن خلال آخر برنامج تم وضع خطة نحو تهيل 20000 مؤسسة وخلق 200000 مؤسسة بتكلفة 385736000000 دج، وهو ما ينم عن رغبة كبيرة في النهوض بهذا القطاع وترقيته، ويحدث هذا في ظل تناقص عدد المؤسسات العمومية وتنامي نضيرتها الخاصة، بسبب خوصصة بعض المؤسسات وتغيير طبيعة ملكيتها نتيجة فتح المجال للاستثمار الخاص، الأمر الذي يوضح بأن هذا القطاع يغلب عليه **الطابع الخاص**.

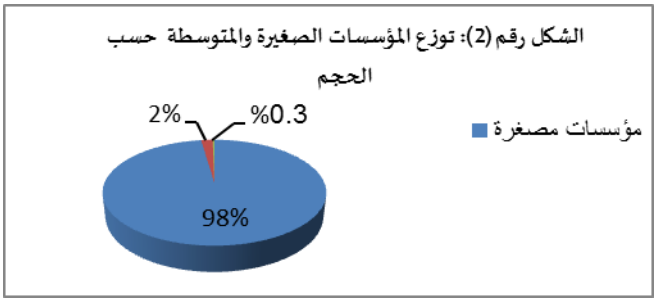

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: Bulletin d'information statistique de la PME 2018

يبين الشكل أعلاه توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الأول من سنة 2018، وتوضح **هيمنة المؤسسات المصغرة** على مجمل المؤسسات الناشئة بمعدل 98% من أصل 1093170 مؤسسة، ويرجع الإقبال الكبير للجزائريين على مثل هذا النوع من المؤسسات لصغر رأس المال المستثمر، وهو ما يتماشى مع ما تطرق له المشرع الجزائري (وهي مؤسسات لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال برقم أعمال سنوي بـ 40 مليون دج

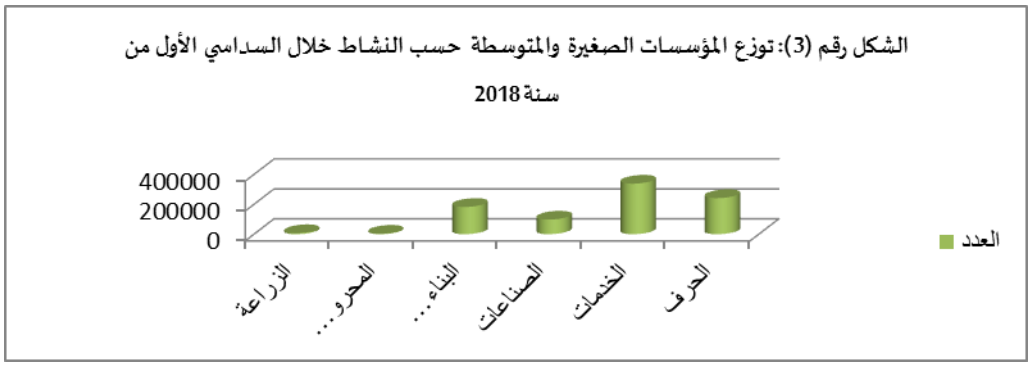

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: Bulletin d'information statistique de la PME 2018

يتوضح من خلال الشكل أعلاه أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر استقطابا للاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع تنامي هذا القطاع لإدماج المهن الحرة، ومن خلال العرض السابق تبين أن أغلب مؤسسات القطاع هي مؤسسات مصغرة، وبالتالي يعتبر من المناسب الاستثمار في قطاع الخدمات، ويعتبر قطاع الحرف التقليدية كذلك من القطاعات المهمة فقد اشتمل على ما يعادل 241494 مؤسسة بنسبة تقدر 22.09% من أصل 1092908 مؤسسة. ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 182477 مؤسسة، ثم تليها القطاعات المتبقية ويعتبر قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات الأضعف، وهذا راجع لعزوف الخواص عن الاستثمار بسبب الاحتكار الممارس من طرف المؤسسات العمومية، وهو ما يبين أن **القطاع خدماتي**.

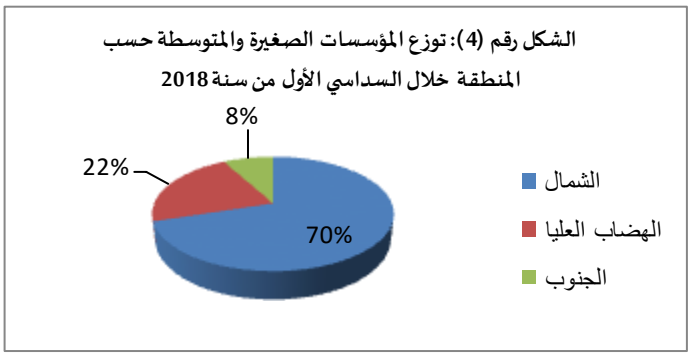

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: Bulletin d'information statistique de la PME 2018

يتبين جليا أن توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركز في **منطقة الشمال** بنسبة 70% بما يعادل 438260 مؤسسة، ويرجع هذا لاحتواء المنطقة على أقطاب حضرية وصناعية، وتغلب فيها المهن الحرة والصناعات الحرفية كما تتوفر فيها فرص الربح، ثم منطقة الهضاب العليا بنسبة 22% تمثل 136899 مؤسسة من أصل 1092908 مؤسسة، وأخيرا منطقة الجنوب التي تشهد عزوفا كبيرا من طرف المستثمرين، بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة وكذا احتكار القطاع العام للمؤسسات المتواجدة وأغلبها مؤسسات كبيرة لا تدخل ضمن تصنيف القطاع، وقد اشتملت المنطقة على 53060 مؤسسة.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تعاني الجزائر كغيرها من البلدان من ظاهرة البطالة، التي تفاقمت بشكل كبير بعد فشل السياسات المنتهجة لتنمية المؤسسات الكبرى، وبالتالي كان لابد من بديل تنموي يمكن من خلاله خلق مناصب شغل، لذا عملت الوزارة الوصية وبهدف احتواء الظاهرة على اتباع عدة برامج، ولعل أبرزها برامج تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي، عرض لأهم النتائج المحققة من طرف هذا القطاع:

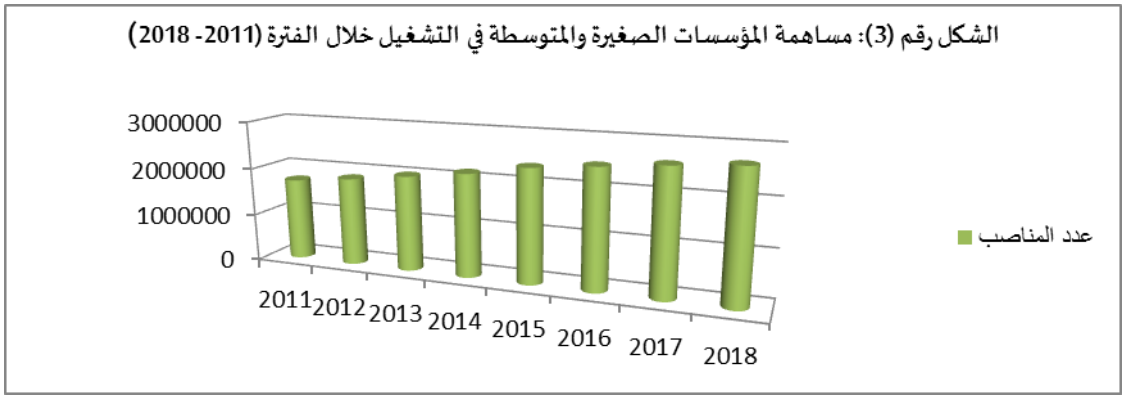

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يعرض الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل، حيث نلاحظ أن عدد المناصب يعرف تطورا خلال سنوات الدراسة توازيا مع تنامي عدد المؤسسات، حيث شغل هذا القطاع 1724197 عامل خلال سنة 2011، لتصل إلى ما يعادل 2690246 عامل خلال السداسي الأول من سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 966049 عامل، كلهم يتمركزون في قطاع الخدمات والمهن التقليدية، وفي مناطق الشمال والهضاب العليا.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: نعرض من خلال الجدول الموالي أرقام عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، وهي تعتبر مساهمة خارج قطاع المحروقات باعتبار أن هذا القطاع يعرف احتكارا من طرف المؤسسات الكبيرة للدولة.

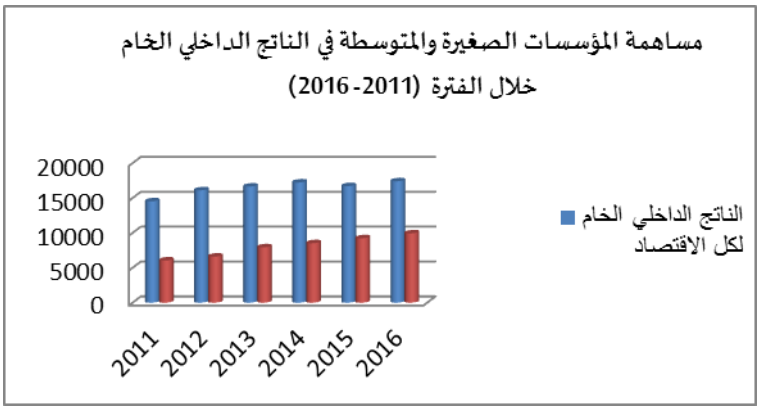

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يعرض الجدول أعلاه مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2011-2017)، حيث نلاح تطور مستمر للناتج الكلي يوازيه تطور الناتج في الاقتصاد، والتي تتمثل في مساهمة القطاعات الأكثر انتاجا كما سبق عرضه، ونقصد قطاع الخدمات وقطاع الحرف التقليدية والتي تمثل القطاع الخاص المتمركز في منطقة الشمال والهضاب العليا، حيث بلغ خلال سنة 2011 ما قيمته 6061 مليون دينار ليصل خلال سنة 2016 إلى حدود 9943.92 مليون دينار.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري: يعبر الميزان التجاري عن حركة الصادرات والواردات، ويعتبر الاقتصاد الجزائري أحد أهم الاقتصاديات التي تركز على الصادرات البترولية ، وقد سعت إلى تطوير صادراتها خارج المحروقات التي لازالت ضعيفة تمثل 3% من حجم الصادرات الكلي، وعليه سنحاول معرفة مساهمة هذا القطاع في تحسين الميزان التجاري.

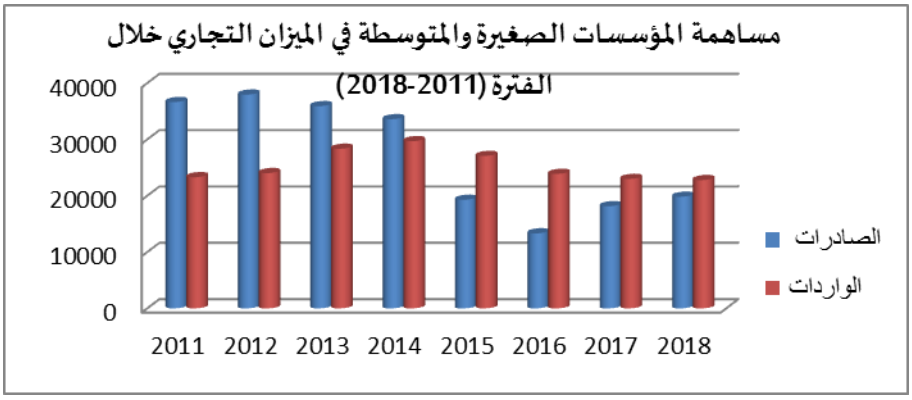

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

عرف الميزان التجاري تذبذبا خلال سنوات الدراسة، فخلال الفترة (2011-2012) شهد زيادة قدرت بـ 596 مليون دولار، ليشهد بعدها انخفاضا خلال 2013 و2014، ثم عرف عجزا بدء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الواردات مقارنة بالصادرات، حيث عرف السوق الجزائري قيودا على عمليات التصدير ويرجع سبب التأخر الكبير الذي تشهده الصادرات خارج المحروقات إلى ما يلي[15]:

- أغلبية هذه المؤسسات لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية.
- عدم فعالية الحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها، حيث لا تملك الإمكانيات لمواجهتها.
- عدم توفر المعلومات عن الأسواق المحلية لدى المتعاملين ، وهذا لعدم وجود هيئة متخصصة بتجميع المعلومات ونشرها.
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركات في المعارض الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الدول الأجنبية.
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى هذه المؤسسات مما يؤثر سلبا على استمراريتها في تصدير منتجاتها.
- تحرير التجارة الخارجية وما نتج عنه من تدفق فوضوي للسلع دون أية رقابة له أثر كبير باعتبار أن هذه المؤسسات لازالت في بداية نشاطها وفي المراحل الأولى من تطوير منتجاتها وبالتالي عدم وصولها لمستوى المنتجات الأجنبية.

خاتمة: من خلال العرض السابق تطرقنا لأهم ما أقره المشرع الجزائري بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد رأينا أن إعطاء تعريف دقيق لها كان يعد أمرا صعبا نضرا لتعدد المعايير المعتمدة في كل دولة وحتى ضمن الدولة الواحدة، غير أن هذا لم يمنع من بعض المحاولات التي أسفرت في النهاية عن تعريف أعتمد في جانفي 2017 يقوم على أساس رقم الأعمال، كما عملت السلطات الجزائرية ضمن هذا الإطار على توفير العديد من المؤسسات والهيئات التي تعمل تحت وصايتها، من أجل توفير الجو المناسب والملائم لعمل هذه المؤسسات، كما عملت على اعتماد مؤسسات تمويلية تحت ما يسمى بالتمويل المستحدث وقد تركزت معم المؤسسات في المنطقة الشمالية للبلاد لتوفرها على أقطاب حضرية وصناعية، وفي هذا الشأن تم اعتماد مؤسسات وطنية ومؤسسات أخرى مع شراكات دولية من أجل تبني صيغ هذا التمويل وقد واجه التمويل برأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة عدة عوائق، تتلخص كذلك في الإطار القانوني وغياب التحفيزات الجبائية الملائمة لطبيعة كل منطقة، وهو ما تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند اتباع صيغة التمويل الإيجاري، الذي يغيب فيه إطار قانوني واضح ودقيق يوضح كيفية التعامل وفق هذه الآلية، بالإضافة إلى عدم وجود سوق الفرص في الجزائر انعكس على طبيعة الأصول الممولة، فالمؤجرون يمولون الأصول المطلوبة بكثرة كمعدات النقل أو المكتبية حيث سوق الفرص فيها مهم، ونفس الشيء بالنسبة التمويل الإسلامي الذي عرف قيودا كثيرا منها عدم توفير إطار تشريعي يوضح عمل المؤسسات الإسلامية واخضاعها للقانون الجزائري وما تمليه القواعد الاحترازية التي تكيف مع معايير المجلس الإسلامي، وانحصار التمويل من طرف بنك واحد وهو بنك السلام، هذا يحد من انتشار التعامل بهذه التقنية، كل هذه العوائق التي لاقتها المؤسسات من جانب التمويل كان لها أثر كبير على أدائها في الاقتصاد الوطني، فمن جانب التشغيل بالرغم من تطور عدد المشغلين إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب وما زالت الجزائر تعاني من البطالة لكون المؤسسات المهيمنة على القطاع هي مؤسسة مصغرة عدد عمالها لا يتجاوز 10 عمال، معظمها يرتكز نشاطها في الجزء الشمالي من البلاد وتختص في النشاط الخدماتي والحرف التقليدية، وبالتالي إهمال القطاعات الأخرى كالزراعة التي تعد من أهم القطاعات الاقتصادية، كل هذا أثر على مساهمتها في الناتج الداخلي، وتبقى الهيمنة لقطاع المحروقات بالرغم من المجهودات المبذولة للتنويع الاقتصادي، وعن الميزان التجاري فقد عرف عجزا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تنامي الواردات، ومن أجل تلافي العوائق السابقة يجب:

- ✓ وضح قوانين واضحة ودقيقة تحدد كيفية عمل صيغ التمويل المستحدث من أجل توسيع فرص الحصول على التمويل وعدم الاكتفاء بالتمويل البنكي.
- ✓ وضح حوافز ضريبية مناسبة لعمل المؤسسات في منطقة الصحراء لتقليل تركزها في المناطق الشمالية.
- ✓ التعريف بمنتجات المؤسسات من خلال تفعيل مشاركتها في المعارض الوطنية والدولية.

✓ انشاء هيئات متخصصة في تجميع المعلومات حول الأسواق المحلية (فرص الاستثمار، المنافسة، المتعاملين الاقتصاديين...إلخ).

- الهوامش:

[1] نعيمة غنام، **أثر تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة عينة من المؤسسات بحاسي مسعود)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص: 121.

[2] ربيعة بوقادير، مطاي عبد القادر، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص ص: 274-275.

[3] الطيب لحيلح، حنان شريط، **الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد (03)، جوان 2015، ص: 50-51.

[4] Lois N^0 -11du 24 Juin 2006 **relative à la société de la capital investissement**, journal officiel N^0 42, correspondant au 25 juin 2006.

[5] Décret exécutif $N^0$08-56 du 11 Février 2008 **relative aux conditions d'exercice de l'activité de la société de la capital investissement**, journal officiel $N^0$09, correspondant au 24 février 2008..

مرسوم تنفيذي رقم 08-56، المؤرخ في 11 فيفري 2008 **والمتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة الرأسمال الاستثماري**، الجريدة الرسمية عدد (09)، الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2008.

[6] محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، **الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، يومي 18- 19 أفريل 2012، ص: 10.

[7] أحلام بوقفة، **واقع نشاط رأس المال المخاطر في الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف sofinance**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017، ص: 109.

[8] السعيد بربيش، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد (05)، 2007، ص: 12

[9] دراجي كريمو، **مرجع سابق**، ص: 352.

[10] **https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=3&lang=ar**

[11] عزوز مناصرة، **التمويل بالاعتماد الإيجاري في مصرف السلام-الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 07، جوان 2016، ص : 195.

[12] سميرة مناصرة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث (دراسة حالة ولاية أم البواقي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص ص : 271-272.

[13] حنان عياد، محمد حشماوي، **قراءة حول صناعة الائتمان الإيجاري في الجزائر وسبل تطويره في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، مجلة المدبر، العدد (04)، جوان 2017**، ص: 97.

[14] سميرة مناصرة، **مرجع سابق**، ص: 277.

[15] نعيمة غنام، **مرجع سابق**، ص ص: 138-139.

الملاحق:

الجدول رقم (2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2018)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع عام	572	561	547	544	532	438	264	262
قطاع خاص	658737	686825	747387	820194	896279	1013637	1060025	1092908
المجموع	659309	687386	747934	820738	896811	1014075	1060289	1093170
عدد المناصب	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914	2601958	2690246
الصادرات	36638	37966	35907	33589	19284	13323	18141	19828
الواردات	23295	24027	28350	29694	27070	23890	22986	22784

-2956	-4845	-10567	7786-	3895	7557	13939	13343	الميزان التجاري
/	/	17406.7	16702.1	17228.6	16647.9	16115.4	14526.6	ن د خ
/	/	1414.65	1313.36	1187.93	893.24	793.38	923.34	القطاع العام
/	/	8259.27	7924.51	7338.65	6741.19	5813.02	5137.46	القطاع الخاص
/	/	9943.92	9237.87	8527	7634	6606	6061	المجموع

- Bulletin d'information statistique de la PME / http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
- Rapports annuelles de la Banque D'Algérie / https://www.bank-of-algeria.dz